دمشق امام الفرصة الاخيرة

بالاجماع مجلس الامن الدولي يخير سوريا بين التعاون او العقوبات

العواصم / وكالات

نفت سورية مجدداً الاتهام بأنها لم تتعاون تعاونا تاما مع لجنة التحقيق الدولي المكلفة التحقيق في ملابسات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

جاء ذلك على لسان وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الذي قال إن قرار مجلس الأمن كرر ما ورد في تقرير اللجنة التي ترأسها ديتليف ميليس، وإنه مستند إلى اعتبار سورية متهمة في عملية الاغتيال بدلا من الانطلاق من قرينة البراءة.

وكان مجلس الأمن قد اصدر في وقت سابق من يوم الاثنين قراره رقم ١٦٣٦ بالإجماع الذي يدعو فيه سورية إلى التعاون الكامل مع التحقيق في اغتيال الحريري.

وقد وافق جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر على القرار بعد أن وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهي الدول التي تبنت القرار، على إسقاط التلويح بفرض عقوبات اقتصادية على سورية، وهو ما اشترطته روسيا والصين للموافقة على القرار.

وينص قرار مجلس الأمن على وجوب اعتقال واستجواب أي شخص بشتبه في تورطه في اغتيال الحريري، كما يتعين منعهم من السفر وتجميد أصولهم.

وكان الشرع قد شكا إلى المجلس من أن القرار كرر أجزاء من تقرير التحقيق في اغتيال الحريري القائم على افتراض ضلوع سورية وليس براءتها.

وأضاف الشرع أن لغة التقرير جاء أغلبها مبهما ويشير إلى احتمالات واعتقادات وليس إلى حقائق. وقال إنه لم يتم تقديم أي دليل فيما يتعلق بالبيانات "المزيفة والمضللة" بشأن سورية.

كما أعرب الشرع عن دهشته من إجازة القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسوغ اللجوء إلى القوة.

ردود فعل دولية

وقد وقع تلاسن حاد بين وزيري الخارجية السوري والبريطاني جاك ستر و الذي قال إنه لن يحبس أنفاسه انتظارا للتعاون الكامل من قبل سورية.

وقال ستر و للمجلس عقب التصويت إن سلوك سورية حتى الآن اتسم "بالتواني والمراوغة" وإنه تم لفت نظر دمشق الآن إلى أن هناك حدودا لصبر الأمم المتحدة.

وقال: "إن الإخفاق في التعاون الكلي والفوري سيلزمنا بدراسة مزيد من الإجراءات لضمان أن مجلس الأمن الدولي يمكنه لعب دوره في تحقيق العدالة التي تسعى إليها أيضا الحكومة اللبنانية."

أما وزير الخارجية الفرنسي، فيليب دوست بلازي فقال إن الهدف الوحيد من القرار هو التوصل إلى الحقيقة بشأن اغتيال الحريري وتقديم الجناة للعدالة.

ومن جانبها قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إن سورية بحاجة لاتخاذ قرار استراتيجي بتغيير جذري في سلوكها.

معارضة العقوبات

وتعارض الصين وروسيا فرض أي عقوبات قبل انتهاء التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة.

وأعربت بكين وموسكو عن قلقهما العميق من أن صيغة فرض عقوبات على سورية كما جاء في مسودة القرار الأولى قاسية للغاية، وتم شطب هذا التهديد في مسودة لاحقة.

وقالت البرازيل إنه يتعين عدم اتخاذ أي إجراء ضد سورية دون القيام بمزيد من المداولات في إطار مجلس الأمن الدولي.

كما أعربت البرازيل عن أسفها لأن منطوق القرار لم يتضمن أي إشارة إلى احتمال براءة المتهم حتى تثبت إدانته.

ويقول روجر هاردي محلل شؤون الشرق الأوسط في بي بي سي إن السوريين ربما اطمأنوا لتخفيف لهجة منطوق القرار، لكن المجتمع الدولي وجه إليهم تحذيرا صارما من أنه يتعين عليهم التعاون بشكل كامل مع التحقيق الجاري في اغتيال الحريري.

ويضيف أن حقيقة وجود درجة كبيرة من الإجماع الدولي في هذه القضية، تجعل من الصعب على السوريين الزعم بأنهم ضحية لضغط الأمريكيين عليهم.

استخدام القوة

لكن القرار اتخذ استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمكن استخدام القوة لتنفيذه.

وذكرت وكالة أسوشيتدبرس للأنباء أن القرار يحذر سورية من احتمال اتخاذ "مزيد من الإجراءات" إذا لم تتعاون.

وكانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد ضغطت من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن بعد صدور تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي الذي أشار إلى ضلوع مسؤولي امن بارزين لبنانيين وسوريين في عملية اغتيال الحريري.

كما اتهم قرار اللجنة سورية بعدم التعاون الكامل مع التحقيق.

وقد أعلنت دمشق من جانبها عن فتح تحقيق سوري في ملابسات مقتل الحريري.

مساع قطرية

وتزامنا مع اصدار مجلس الأمن الدولي قرارا يطالب سوريا بالتعاون مع التحقيق الدولي في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري قام وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر بزيارة خاطفة لدمشق سلم خلالها الرئيس السوري بشار الأسد رسالة من امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

زيارة الوزير القطري لاينظر اليها على انها مجرد رسالة يحملها الوزير وانما يعتقد بأن قطر تحاول تهدئة الموقف وامتصاص ردود الأفعال على القرار الدولي.

ديبلوماسيون مطلعون في الدوحة اعتبروا زيارة وزير الخارجية السريعة وبعد أقل من اربع وعشرين ساعة على استقبال الدوحة نائب وزير الخارجية السوري ومعه رسالة الرئيس الأسد لأمير قطر مؤشرا على تحرك سريع تسعى قطر للقيام به.

ولا يستبعد بعض هؤلاء الدبلوماسيين ان تطلق قطر مبادرة بهذا الصدد خلال الأيام القليلة القادمة إما منفردة او من خلال اتصالات مع دول أخرى.

مساعٍ مصرية سعودية

هذا وتسعى مصر والسعودية من خلال تحرك دبلوماسي مكثف ومنسق لتجنيب سوريا السيناريو الذي جرى في العراق في عهد صدام حسين، كما تؤكد مصادر دبلوماسية عربية في الرياض.

بالاخص وان القرار الذي يحمل الرقم ١٦٣٦ لا يتضمن تهديدا بهم "ايا كانت مواقعهم تبعة اعمالهم" اذا اثبت التحقيق تورطهم في الجريمة.

ورات اللجنة المؤقتة لاعلان دمشق، الذي ضم اطراف المعارضة الشهر الماضي، في بيان نشرته الثلاثاء صحيفة (النهار) اللبنانية "ان المصلحة الوطنية العليا للشعب والدولة في سوريا تقتضي (...) التعاون الجدي والكامل مع لجنة التحقيق الدولية بغية كشف الحقيقة".

واضافت "ذلك للحيلولة دون وقوع البلاد في موقع التصادم مع المجتمع الدولي مما يوقعها في مزيد من العزلة عربيا ودوليا ويعرضها لعقوبات ليس من العدل ان تفرض على الشعب السوري ولا يمكنه تحملها".

وشددت المعارضة السورية على رفضها القاطع لفرض عقوبات على الشعب السوري "تاخذه بجريرة افراد يمكن ان يكونوا قد تورطوا بشكل من الاشكال في الجريمة".

وطالبت "ان يتحمل الاشخاص السوريون، ايا كانت مواقعهم، تبعة اعمالهم في هذه القضية وان ينالوا جزاءهم وفق القانون اذا اثبت التحقيق او اي محكمة دولية او اقليمية تورطهم".

يذكر بان "اعلان دمشق" صدر في ١٦ تشرين الاول الماضي عن المعارضة للمطالبة بتغيير جذري ورفض كل اشكال الاصلاحات الترقيعية او الجزئية او الالتفافية.

ووقع البيان التجمع الوطني الديموقراطي في سوريا الذي يضم خمسة احزاب محظورة، والتحالف الديموقراطي الكردي في سوريا ولجان احياء المجتمع المدني والجبهة الديموقراطية الكردية في سوريا وحزب المستقبل واللجنة السورية لحقوق الانسان، وشخصيات مستقلة بينها النائب المعارض رياض سيف الموجود في السجن.

وفي بيان مستقل، اعلنت جماعة الاخوان المسلمين المحظورة في سوريا بزعامة علي صدر الدين البيانوني والتي تتخذ من لندن مقرا لها تاييدها الكامل لاعلان دمشق.

المعارضة السورية

من جانبها دعت المعارضة السورية امس الثلاثاء سوريا الى التعاون الجدي والكامل مع اللجنة الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري عبر تحميل المشتبه بهم في تصرف لجنة التحقيق الدولية التي يرئسها القاضي الالماني ديتليف ميليس.

وعنونت صحيفة "الثورة": "مجلس الامن يتبنى قرارا يسقط التهديد بالعقوبات ويطالب بالتعاون" و"الشرع: النية مبيتة لاتهامنا وسنتعاون مع اللجنة لاقامة الدليل على الجناة".

تأكيد التعاون

من جهتها كتبت صحيفة "تشرين"، "لا بد من التأكيد، أن محاولات تحويل مجلس الأمن الى آلية للتحقيق حول سوريا والتدخل في صلاحيات لجنة التحقيق الدولية قد فشلت، لأنه ليست هناك شكوك لدى أغلبية المجتمع الدولي حول شفافية الموقف السوري والظلم المقصود من المواقف السياسية المسبقة تجاه سورية".

واضافت "أن تركيز بعض الأطراف الدولية على مسألة عدم تعاون سوريا مع لجنة التحقيق ، هو نفاق مشين، وموقف سياسي مسبق لا يستند الى وقائع وحقائق قدمتها سوريا سواء للجنة التحقيق أم للمجتمع الدولي عبر الرسائل على أعلى المستويات الى قادة العديد من الدول وخاصة دائمة العضوية في مجلس الأمن".

وتابعت ان سوريا "تجدد التأكيد أنها كما كانت رائدة في تعاونها مع الأمم المتحدة والتزامها بقراراتها جميعاً، فإنها ستتعاون إلى أبعد الحدود مع المنظمة الدولية ومع لجانها المختلفة".

وعنونت صحيفتا البعث وسيريا تايمز الصادرة باللغة الانكليزية حول تصريحات الشرع بخصوص "تعاون كامل مع اللجنة للتوصل الى الحقيقة".

وجاء في القرار انه في حال "رات لجنة (التحقيق الدولية) ان التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار، يتمكن المجلس، اذا برزت الضرورة، من النظر في اجراءات اضافية بموجب ميثاق" الامم المتحدة.

الصحافة الخليجية

من جانبها اعتبرت صحف خليجية امس الثلاثاء ان القرار ١٦٣٦ الذي اصدره مجلس الامن لمطالبة سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، يعزل سوريا ويحمل "ملامح تشابه مع السيناريو الذي سبق غزو العراق" عام ٢٠٠٣.

وكتبت صحيفة "الاتحاد" الاماراتية ان القرار ١٦٣٦ "يحمل ملامح السيناريو الذي سبق غزو العراق واسقاط نظامه الحاكم" معتبرة ان القرار وان لم يتضمن فرض اي عقوبات، يشكل "خطوة واسعة نحو فرض عزلة دولية على سوريا".

وقالت الاتحاد ان المجتمع الدولي "لن يقبل من سوريا باقل من التعاون الكامل والفوري مع لجنة القاضي الالماني ديتليف ميليس" الذي اتى قرار مجلس الامن الاخير في ضوء تقريره الذي كشف عنه في ٢١ تشرين الاول وتضمن شبهات بتورط مسؤولين سوريين رفيعي المستوى في عملية اغتيال الحريري في ١٤ شباط.

واضافت الصحيفة الاماراتية "بات يتعين على المسؤولين السوريين ادراك خطورة عدم التجاوب مع متطلبات القرار وتبعات تفسير اي خلل من قبل السلطات السورية في تنفيذ القرار على نحو يعطي الضوء الاخضر لتحرك اضافي باتجاه فرض عقوبات، وربما ما هو ابعد".

من جهتها، كتبت صحيفة "السياسة" الكويتية ان هذا القرار الاميركي الفرنسي البريطاني الذي تبناه مجلس الامن بالاجماع "لم يعزل سوريا وحسب بل يضع سلوكها لجهة التعاون مع لجنة التحقيق الدولية تحت المراقبة، ويجعلها تحت التهديد، فان لم تتعاون سيصدر قرار جديد بضربها".

الجامعة العربية

اما صحيفة "الوطن" السعودية، فقد تطرقت من جهتها الى دور جامعة الدول العربية الغائب عن هذه التجاذبات الدولية على خلفية اغتيال الحريري، واعتبرت ان الجامعة "لا حول ولا قوة لها في هذه العملية بعد ان تخطتها الظروف الزمانية والمكانية وحتى الذاتية، وباتت صنما لا روح ولا حياة فيه".

وقالت الصحيفة ان الجامعة العربية "وقفت منذ اغتيال الحريري موقف المتفرج وافسحت المجال لتدخلات دولية كان نتاجها تدويل لبنان".

واضافت "الوطن"، "كان على الجامعة العربية تحمل جزء من مسؤوليتها منذ اللحظات الاولى لاغتيال الحريري لا ان تترك الساحة للتدخلات الدولية وان تبادر الى تشكيل لجنة تحقيق عربية" مذكرة بان "اصابع الاتهام كانت موجهة منذ اللحظة الاولى الى بعض المسؤولين السوريين المدنيين والعسكريين".

ترحيب لبناني

من جانبه اعرب رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة امس الثلاثاء عن امله بان تتعاون سوريا فعليا مع التحقيق الدولي في اغتيال الزعيم اللبناني رفيق الحريري مرحبا بقرار مجلس الامن الدولي الذي نص على كيفية تعاونها.

وقال السنيورة في تصريح صحافي "انني من موقع الحرص على سوريا الشقيقة وعلى علاقات الاخوة والمستقبل المشترك، اتمنى مخلصا على المسؤولين السوريين، كما طالبهم المجتمع الدولي، ان يقرنوا القول بالفعل بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية".

ورحب السنيورة بالقرار مجلس الامن ١٦٣٦ "الذي يدعم استمرار عمل اللجنة لحين اكتمال مهمتها" حتى بعد انتهاء فترة عملها في ١٥ كانون الاول اذا طلبت الحكومة اللبنانية ذلك.

وقال "انه يستحق ترحيب وتقدير جميع اللبنانيين لما ينص عليه من حرص المجتمع الدولي على استقلال لبنان وسلامه وامنه واستقراره ووحدته الوطنية" لافتا الى انه "يتبنى النتائج الاولية التي توصلت اليها لجنة التحقيق الدولية".

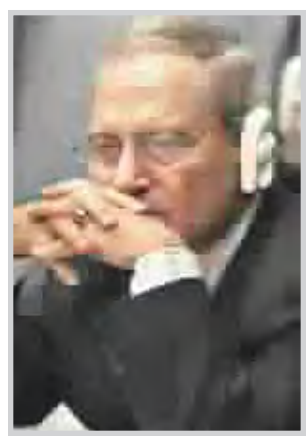

-القرار (١٦٣٦) يحث سوريا على التعاون دون قيد او شرط مع لجنة التحقيق الدولية

-الشرع اعترض على ان اجزاء من التقرير قائمة على افتراض ضلوع سوريا وليس براءتها

-مساعٍ قطرية ومصرية وسعودية لاحتواء الازمة والحيلولة دون فرض العقوبات

-المعارضة السورية دعت دمشق الى التعاون الجدي الكامل والحيلولة دون وقوع التصادم مع المجتمع الدولي

الصحف السورية هاجمت القرار مؤكدة مواصلة دمشق لتعاونها مع لجنة ميليس

وراء الحدث

دمشق والقرار (١٦٣٦) من سيهزم من؟

مالك اللحام فرح

على الرغم من مطالبة دمشق المشروعة والمدعومة من قبل كل الجهات المحايدة في ضرورة بل اهمية ان يتعامل ميليس ولجنته الدولية في مسيرة التحقيقات المارثونية حول جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، بستراتيجية واهداف مهنية بعيداً عن الأهداف والضغوط السياسية للتوصل الى الحقائق المجردة التي بامكانها ان تدين الطرف المعني، بيد ان هذه القضية الحيوية التي شغلت الرأي العام العالمي، وماتزال اصداؤها تملأ وسائل الاعلام المختلفة، ترتبط بشكل او بآخر بالاوضاع السياسية وتأثيراتها، وذلك مالا ترغب به دمشق!

فالعملية كانت بحد ذاتها (تصفيه سياسية) لرمز سياسي بارز ارتبط اسمه بحدث سياسي ساخن وقريب على الساحة اللبنانية تعلق برئيس الدولة نفسه بالتالي فان آية عملية للفصل بين الهدف السياسي واتجاهات التحقيق، صعبة ان لم نقل بانها مستحيلة، بالاخص ان العديد من الأجندة السياسية الدولية تتداخل اهدافها ومصالحها في ذلك الحدث بالذات، سواء لاهداف تتعلق بالتوصل الى الحقائق وادانة الطرف المعتدي فعلاً ام لاسباب اخرى، تحاول ان تتخذ من عملية الاغتيال السياسي تلك وتداعياتها، مظلة لاثارة اهدافها المعلنة والخفية وما يستلزمه ذلك من الاشارة باصابع الاتهام الى هذه الجهة او تلك

-من هنا تجد دمشق نفسها، وقد وجدت نفسها فعلاً، في خضم حالة دقيقة وخطرة، تتداخل فيها الاهداف والنيات وتتشابك في ساحتها الستراتيجيات المختلفة التي تحاول في غالبيتها توجيه الاتهام اليها بالاخص ان الوجود السوري على الساحة اللبنانية الممتدة لاكثر من عقدين من الزمن، يمنح الاطراف المناهضة لسوريا، ارجحية في تأكيد اتهاماتها على الارض ويضيف امام دمشق اعباءً وعقداً جديدة عليها التفكير جدياً في ستراتيجية عملية لتخطيها!

-لقد شهدت الفترة الممتدة بين تشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ميليس، وصدور تقريره المثير للجدل تحركا ميدانياً واسعاً من قبل دمشق تمحور في حركته وامتداداته الى تأكيد براءتها من تلك الجريمة، وتمخض ذلك الموقف عن اصدار الرئيس الاسد مرسوماً رئاسياً بتشكيل لجنة تحقيق سورية والتأكيد رسمياً ليس على استعداد دمشق للتعاون مع ميليس ولجنته الدولية وحسب، ولكن الاهم استعداد دمشق لتقديم اي مواطن سوري تثبت التحقيقات ضلوعه او مشاركته بتلك الجريمة السياسية الى القضاء، في وقت تصاعدت فيه الدعوات من هذا الطرف اللبناني او ذلك، بتقديم المتهمين الى محكمة الجزاء الدولية، مما يفتح الابواب واسعة، امام تدويل المشكلة، وربما محاولة تحويل الاتهام، من الاشخاص الى انظمة برمتها، بكل مايعنيه ذلك من تداعيات خطرة ومأساوية وربما كارثية ايضاً، بحق الجهة التي تثبت ادانتها.

لقد وعت دمشق جيداً، اتجاهات التحقيق، والضغوط السياسية الدولية التي تمارس علناً وفي الخفاء مباشرة وغير مباشرة على لجنة ميليس، بالاخص ان رئيس اللجنة نفسه، لم ينف تعرض لجنته لمثل تلك الضغوط وذلك مادفع دمشق لفتح الابواب امام اللجنة، واستقبالها، وتوفير كل ماطلبته سواء على صعيد المعلومات أو على صعيد اللقاء بالاشخاص الذين حددتهم اللجنة، (وفق تأكيدات دمشق نفسها) بيد ان ذلك كله، لم يمنع اللجنة من بلورة افكارها وانطباعاتها، بل خلاصة تحقيقاتها بالتقرير المثير للجدل الذي قدمه ميليس الى الامين العام للامم المتحدة ذلك التقرير الذي اثار حفيظة دمشق وقلقها وانزعاجها، وهو يطلب منها التعاون الكامل!

-وسواء كانت ملاحظات دمشق والجهات الاخرى على تقرير ميليس سلبية ام ايجابية، وسواء كان التقرير المثير للجدل، بسبب تسرب انباء عن وجود تقريرين للجنة التحقيق الدولية وادعاء ميليس اخفاء بعض الاسماء الواردة فيه لهذا السبب او ذاك تعزز من صدقية التقرير، او توسع من مساحة الشك فيه، فان ماجاء فيه، وتحديداً الشكوك التي اثارها حول تعاون دمشق، مهد الطريق لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي، مساء الاثنين، لمناقشة الاجراءات الواجب اتخاذها، لدفع سوريا الى التعاون الكامل مع اللجنة.

-وبرغم المعارك الدبلوماسية الساخنة التي سبقت عقد جلسة مجلس الأمن بين الاطراف ذات العلاقة، وكانت تنبئ عن تباعد في وجهات النظر بين محورين اساسيين تشكلا من بين الدول الخمس دائمة العضوية ففي حين كانت تصر الدول الثلاث التي تحملت مسؤولية اقتراح مسودة مشروع القرار الدولي وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على ان يتضمن القرار نصاً واضحاً بفرض العقوبات على دمشق، في حال امتناعها عن التعاون، اصر المحور الآخر، روسيا والصين على عدم الاشارة الى العقوبات، ورأت هذه الجهة او تلك تسرب معلومات حول امكانية استخدام (الفيتو) في حين كان الموقف الاخير، ينبئ عن امتناع روسيا والصين والجزائر عن التصويت.

-بيد ان مباحثات اللحظات الاخيرة استطاعت ان تقرب وجهات النظر ليلتقي الجميع على ارضية مشتركة وليسهموا بولادة القرار (١٦٣٦) بالاجماع الذي يحث دمشق على التعاون الكامل دون قيد او شرط مع لجنة ميليس، وبخلاف ذلك فان مجلس الامن سيضطر لعقد جلسة لاحقة لتقييم الخطوات الواجب اتخاذها.

-هذا القرار جعل عقارب الساعة بالنسبة لدمشق تواصل الدوران، حتى ٢٠٠٥/١٢/١٥ الموعد النهائي للجنة التحقيق الدولية لتقديم خلاصة تقريرها وقناعاتها حول التعاون السوري.

-لقد حدد القرار (١٦٣٦) مسرح العمليات، وزمن المنافسة، وبدا ان على دمشق استنفار كامل جهودها وعلاقاتها وتأثيراتها العربية والدولية لكسب هذه الجولة، وضمان ابعاد شبح العقوبات عن سماء سوريا، بالاخص وانها تدرك جيدا مضامين واتجاهات وحجم وفاعلية الأجندة السياسية واهدافها التي وقفت وتقف وراء القرار (١٦٣٦) والذي يحاول البعض استباق الزمن للامساك بقوة باية اشارة او ايماءه من لجنة ميليس تشكك في تعاون دمشق للانتقال الى المرحلة الثانية والحاسمة من هذه المعضلة السياسية الخطرة.

-ان على دمشق، وفي هذه المرحلة الحساسة والحاسمة، ان تتصور نفسها، كمن يسير في حقل من الالغام السياسية لكنها الغام مكشوفة بالنسبة لها مما تسهل معه عملية التعامل معها.

-ان هذه المعضلة السياسية لاتتعلق ابداً، بعملية الاغتيال السياسي نفسها، فقط على الرغم من اتخاذ تلك العملية مظلة لبقية التحركات الدولية، نحو الاهداف المعلنة والخفية لهذه الجهة او تلك مما يستلزم من دمشق، استقراء ذلك بدقة والتعامل بموضوعية وشفافية وعدم اسقاط العوامل السياسية المساعدة من حساباتها، وفي مقدمة ذلك الموقف من مسيرة السلام ومن الاحداث اللبنانية، ومن التحولات الاقتصادية والديمقراطية، ومن الحرب الدولية ضد الارهاب وغير ذلك من الملفات الاخرى المتداخلة التي تدرك دمشق قبل غيرها اهميتها وحساسيتها وارتباطاتها بالاجندة السياسية المختلفة.

-الى ذلك فان المرحلة الماضية لم تشهد تحركاً عربياً بالمستوى الفعال، مما اتاح لتداعيات المشكلة ان تكبر وتتواصل وذلك يتطلب تحركاً عربياً واسعاً و؟؟؟؟ للاحاطة بحرائق العقوبات قبل اندلاعها، ذلك لان منع الحرائق اسهل بكثير من محاولات اطفائها.

-بين صدور القرار ١٦٣٦ و ١٢/١٥ (٤٥) يوماً وطرفا المعضلة في سباق للامساك باهداف كل منهما.. العقوبات التي تلوح بها بعض الجهات الدولية في الافق او محاولة اجهاضها وتجاوزها.. ودمشق قادرة بالحكمة والموضوعية والمرونة والتعامل المنفتح مع اللجنة تخطي ذلك كله ويبقى لغاية منتصف كانون الأول القادم الرأي العام السوري والعربي والدولي بالانتظار وعلامة استفهام كبيرة ترتسم في الافق، من سيهزم من؟